

دراسة تصرفات الترخيص المسبق في الفقه و القانون المدنى الأيراني

الدكتور حسام الدين حسيني الدكتور رحيم سياح الباحث: مهدى كبان مهر

أستاذ مساعد قسم الفقه ومباني الحقوق أستاذ مساعد قسم علوم القرآن والحديث جامعة نفط الأهواز - ايران جامعة آزاد الإسلامية - أهواز طالب دكتوراه فرع الفقه ومباني الحقوق الإسلامية، جامعة آزاد الإسلامية - أهواز - ايران

الملخص:

المباحث المهمة الذي للأسف لم الغصب" والتصرفات الاخرى. يستوفى حقه في علم الفقه؛ فهو واستنباط نظرية الغصب في القانون بحث معقد ذو أوجه، كثرت فيه الايراني أخذت من أفكار نظرية الأقوال، ويحتاج إلى دراسة وتدقيق. الشهيد الثانى مقيدة بقيد «عدواناً» يكون "التصرف الغصبي" و وهذه لا تكون موفقة أو على "التصرف في حكم الغصب" من صواب كامل. وهذه النتيجة قد حيث الماهية والاركان مختلف بن لكن تودى إلى التناقض في مفهوم أحكامها متساوية، وقد أدت هذه وزيادة التصرفات في حكم الغصب المساواة في الأحكام إلى اختلاف والتمييز في البُت القضائع. لذا الآراء بين الفقهاء ورجال القانون. يمكن القول أن إنشاء الأصل "في فاعتبر معظم الفقهاء التصرف في حكم الغصب"ليس له صلة في حكم الغصب" بضان اليد" رغم الفقه والقانون لأنه خلافاً لمطاوعة أن هذا الرأى جيد لكن ليس كاملاً مساواة الاحكام، واحياناً عدم

وشاملاً ووافاً، لأنه بكون ضان إن مبحث الغصب واحكامه من اليد من "الغصب"،"في حكم

المدوالة.

١ –المقدمة

المعاملات ومعناه الشرعي: « هو ولتجنب من الأخطاء في التشخيص الاستيلاء على ما للغير من مال أو يجب أن يكون بحث يتناول دراسة حـقّ عدوانــا» (خمينـــى، ١٤٠٢، ج٣: الابعــاد الفقهيــة والقانونيــة للفــراغ

المساواة في الاحكام . لكن يمكن ٣٠٣) ووفقًا للمادة ٣٠٨ من القانون مع التدبّر "كالرجوع من تصرفات المدني: الاستيلاء على ما للغير ظلما الترخيص المسبوق" الذي هو يكون مجاهرة بغير حق. أو هو أخذ مال اصلاً تأسيساً جديداً. يتم ازالة متقوم محترم مملوك للغير بطريق عدم التجانس في المفهوم وكثرة التعدي. والاستيلاء على الشيء المصاديق" في حكم الغصب"الذي عدوانا إن كان خفية فهو سرقة، وإن يسبب الاختلاف في مجريات كان عدوانا مجاهرة فهو غصب، أما الإستيلاء على الشيء بوجه حق مثل فهذا المقال بالاعتهاد على المنهج استرداد الحاكم حق المظلوم من الظالم التوصفى والتحليلي يهدف إلى: بالقوة فلا يسمى غصبا. وحكم ١-دراسة مبادئ الغصب واحكام الغصب حرام باتفاق المسلمين، يعد الغصب والحصول على منظومة جريمة وانتهاكا للحقوق، وهو كذلك تعريفية كاملة وشاملة ٢- التدقيق في القوانين والأعراف.إن إحدى والتدبير في مبادىء هذه الفكرة المسائل التي تم استخدامها كثيراً في ومناهجها ٣-استكشاف النظرية الفقه الاسلامي والقانون هي مسألة الأقوى من خلال الآراء المطروحة الغصب و"حكم الغصب" وهذه والمقترحات النقاشية في هذا الصدد. المسألة لهاء آثار عديده في القانون الكليات الدليلة: الفقه الاسلامي، الخاص والقانون الجنائي، أن الغصب القانون المدنى الايراني، الغصب وحكم الغصب اسمان متشابان واحكامه، تصرفات الترخيص المسبق في الفقه والقانون وفي المفهوم مختلفين تماماً لكن أحكامها وآثارهما الغصب لغة أخذ الشي مجاهرة، وفي متساوية... والتشابه في الآثار فروع الفقه الإسلامي يدخل ضمن والأحكام، والاختلاف في المفهوم

عَلِمُ كَايْتِمَالِوْفَكُمْ بَعِلِمُ كَايْتِمَالِوْفَكُمْ بَعِلْمُ كَايْتِمَالِوْفِكُمْ بَعِلْمُ كَايْتِمَالُوْفِكُمْ بَعِلْمُ كَايْتِمَالُوفِكُمْ فَعِلْمُ كَايْتِمَالُوفِكُمْ فَالْمُعْلِمُ فَالْمُعِلَّمُ لَعِلْمُ كَالْمُعْلِمُ فَالْمُعِلَّمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لَعِلْمُ لَعِلْمُ لِمُعْلِمُ لَعِلْمُ لَعِلْمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لَعُلِمُ لِلْفِلْمُ لَعِلْمُ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لِمُنْ لَعِلْمُ لَعِلْمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُنْ لَعِلْمُ لِمُعْلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعِلَمُ لِمُعِلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعِلِمُ لِعِلْمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِعِلْمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعِلِمُ لِعِلْمُ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعِلِمُ لِمِنْ لِمِنْلِمُ لِمُعِلِمُ لِمِنْ لِمِنْ لِمُعِلَمُ لِمِنْ لِمِنْ لِمُعِلَمِ

للوحدة الإجرائية.

الغصب:

إن الغصب هو الأخذ قهراً وليس هـ و القهر بالأخـ ذ و نحـ و ه فهـ و فـ ر د من أفراد الأخذ لا فرد من أفراد القهر و الغلبه و إن احتمل ذلك من معناه لغه و عرفاً و يجوز أراد كل منهما من قوله تعالى: (يَأْخُـنُدُ كُلَّ سَفِينَهِ غَصْباً) و منها: إن الغصب هو الاستيلاء على أن حد الشيء بمعنى السلطة عليه و دخوله تحت يد الغاصب عرفاً و قدرته على التصرف فيه بعد رفع سلطة المالك عنه و إزالتها أو مشاركته في تلك السلطة فهو قد يجتمع مصداقاً مع اسم القبض المراد في المبيع وقد يفترق

عَظِيرٌ كَانَبَالِيْفِينُ بَعِلِينٌ كُلْنَبَالِفِينُ بَعِلِين

الموجود. هذا البحث بصدد دراسة فلو حصل قبض من الغاصب ترتب مفهوم تصرفات الترخيص المسبق الضمان كما لوحصل قبض باليدو والاختلاف في التعريف بين نحوها ولولم يحصل قبض باليدكما الفقهاء ورجال القانون، والمصاديق إذا أزعج المالك عن فرسه و أثبتها و و الأركان "التصرفات في حكم هو واقف عليها و إن لم يقبضها بيد الغصب" إذا اختار القانون السكوت أو أزعج المالك عن أمواله و داره في هذه الموارد أو تارةٌ يأخذ بالمفاهيم فدخل داره و فيها الأموال فإنه عرفاً الأخرى. ويصل في مجال التعامل غاصب لتلك الأموال وإن لم يترتب عليه ضمان مع احتمال الضمان حينئة ٢-مفهوم التصرفات في حكم لامكان دخول ذلك تحت عموم على اليدو يجيء الكلام أيضاً فيها لو أزعج المالك عن داره فحصلت التخليه بين الغاصب و الدار و قد يحصل قبض من دون استيلاء كما إذا مس أحد مالًا مغصوباً بيد غاصبه أو قبضه قبضاً يسيراً لينظر إليه بحيث لم يكن له سلطة عليه و قدره على أخذه من الغاصب فإنه لا يبعد عدم الضان بخلاف ما لو أخذه فباعه أو أجاره أو غصبه منه فإنه يكون مستولياً عليه و إن اتقى و خاف على نفسه وإن لم يرجعه إلى الغاصب حيث أنه استولى عليه باختياره وبالجمله فالخوف الرافع للضان هو الخوف عند القبض و

عند الرد بحيث أنه أقبضه تقيه ورده

كذلك وقد يحصل الانتفاع بالمال ، وبالعدوان إثبات المرتهن ، والولى و لا يكون المنتفع غاصباً للغير كما ،والوكيل ، والمستأجر ، والمستعير إذا تصرف بشم رائحه مال الغير أيديهم على مال الراهن ، والمولى عليه أو الاستضاءه بناره أو الاستظلال ، والموكل، والمؤجر، والمعير، ومع بحائطه بل قد يحصل التصرف من ذلك فينتقض التعريف في عكسه بها دون استيلاء على العين فيكون آثها لو اشترك اثنان فصاعدا في غصب به لا بالاستيلاء كا إذا دخل دار بحيث لم يستقل كل منها باليد فلو إنسان و فيها حجاره مغصوبه و نحو أبدل الاستقلال بالاستيلاء لشمله ذلك. (خميني، ١٤٠٢، ج٢: ١٧٦) ، لصدق الاستيلاء مع المشاركة. جاء مفهوم الغضب في المادة ٣٠٨ (صفايعي، ١٣٩٠: ٢٥) لكن السبب من القانون المدنى: وهو الاستقلال هو أننا نقول في حكم الغصب بإثبات اليدعلى مال الغير عدواناو توجد اركان للغصب وليست كاملة المراد بالاستقلال: الاقلال وهو هنا وأن ماهية ذيل المادة ٣٠٨ ليست الاستبدادبه لاطلبه كما هو الغالب واحدة مع صدر المادة واراد القانون في باب الاستفعال ، وخرج به ما لا تصريح حكم صدر المادة ٣٠٨ إلى إثبات معه أصلا كمنعه من ماله ذيلها، نقول "في حكم الغصب" في حتى تلف، وما لا استقلال معه الواقع، الموضوعين مختلفين بشكل كوضع يده على ثوبه الذي هو أساسى وفقط فى الحكم مشتركين لابسه فإن ذلك لا يسمى غصبا. لذلك نقول هذا الثاني في الحكم وخرج بالمال الاستقلال باليد على الأول.اعتبر رجال القانون إثبات اليد الحر. فإنه لا تتحقق فيه الغصبية فلا على المال الغير في فقرة الثانية لمادة يضمن ، وبإضافة المال إلى غير حاجة ٣٠٨ من القانون المدنعي بالتعبر "في نفسه عدوانا كالمرهون في يد المرتهن التعبير خطأً (كاتوزيان،١٣٧٤: ١٩) ، والوارث على التركة مع الدين لأن إذا كان التصرف دون الإذن، فليس بغاصب وإن أثم ، أو ضمن تتحقق إثبات اليد . نظرية الغصب

ما لو استقل بإثبات يده على مال حكم الغصب" ويمكن أن يكون عَجَلَة كَايْتِمَالِوْفَتِينَ بَجَلِهُ كَايْتِمَالِوْفَتِينَ بَجَلِهُ كَايْمَالِوْفَتِينَ بَجَلِهُ كَايْمَالُوفِتِينَ بَعِلْمُ كَايْمَالُوفِتِينَ بَعِلْمُ كَايْمَالُوفِتِينَ بَعِلْمُ كَايْمَالُوفِتِينَ بَعِلْمُ كَايْمَالُوفِتِينَ بَعِلْمُ كَايْمَالُوفِتِينَ بَعِلْمُ كَايْمُالُوفِتِينَ بَعِلْمُ كَايْمُولُوفِينَ لَوْفِينَ عَلَيْمُ لَوْفِينَ لَوْفِينَ لَكُولِهُ لَكُولِهُ لَعْلَيْهُ لَكُولُولُوفِينَ لَوْفِينَ لَمُعْلِمُ لَكُولُولُوفِينَ لَمُ لِمُعْلِمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمِينَ لَعْلَمُ لِمُعْلِمُ لَكُولِينَ لَوْفِينَ لَمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لَيْمُ لِلْفِينَ لِمُ لَعْلِمُ لَيْمُ لِلْفِينَ لِمُعْلِمُ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لَمُ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لِمُنْ لِمُعْلِمِ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعِلْمُ لِمُعْلِمُ ل

في القانون مأخوذة من نظر الشهيد رجال القانون بالفقهاء وعلى هذا الثانبي من أبدل بغير حق بالعدوان الأساس إن جميع أحكام الغصب و ولم تكن النظرية صحيحة لأن في حكم الغصب متساوية. وإلا لحل أستبدل القيد «عدواناً» إلى «بغير هذه الاختلافات ينبغي طرح مادة الحق)أو «دون إذن قانوني وشرعي» قانونية مستقلة "في حكم الغصب" في تعريف الغصب، واستخدمت بأسم آخر تخرج عن موضوع كلمة « الحق» بدلا من كلمة «المال»، الغصب مثل « الرجوع من تصرفات في هذه الحالة أكثر التصرفات حتى الترخيص المسبق» وأزالتها من التصرفات في حكم الغصب وكل احكام الغصب ويمكن لمشروعيتها الاختلافات تم حلها في هذا المجال نستدل بالآية « لا تأكلوا اموالكم ونطرحها في مبحث الغصب. بينكم بالباطل »(النساء/٢٩) لأن «الاستيلاء المستوفاء على حق الغس الغصب في بعض الحالات فيه دون إذن القانون والشرع» يكون وصف المجازات والعقوبات لكن " تعريف كاملاً وينهي الاختلافات في حكم الغصب" ليس على هذه ومع ذكر الاستيلاء المستوفاء، تخرج الخصيصة، بعبارة أخرى علاوة التصر فات المجملة و الناقصة مثل على الاختلاف في الماهية ايضاً الإنهاك؛ ذكر قيد «الحق» بدلا لديه أختلاف في الأحكام، لهذا من «المال» أي شخص يتسلط على السبب لا يمكننا القول بالغصب أموال الآخرين ويجمعها بغير حق و"في حكم الغصب" لأن عندما يتحقق ايضاً الغصب وهذا يشمل نقول"في الحكم" أن يكونوا من حق التحجير؛ باستخدام قيد «دون حيث الاحكام متساوين. فقد أجمع الإذن و «بغير الحق بدلاً من الفقهاء على تحريم الغصب لأنه كلمة «عدواناً»، أصبحت تصرفات عدوان محض، وظلم صرف، ومعصية الموضوع "في حكم الغصب" كبيرة. وأما المعقول: فإن الأموال والغصب سوية ونظر الفقهاء و عزيزة على أربابها، جديرة بالمحافظة

رجـال القانــون متســاوية ويرتبـط نظــر عليهـا لمـا لهـا مـن دور كبـير في حياتهــم، 🦳

وغصبها يـؤدي إلى إتلافها عليهم، صاحب المال يستحق اجرت المثل، وحرمانهم من التمتع بملكيتها، إلا أن يتضح بأن إذن الانتفاع كان الأستيفاء بإذن المالك وصاحب العمل كان للمستفاء ضامناً، بطريقة الأولى الاستيفاء دون الإذن وغير

٣-اركان التصرفات في حكم الغصب: أ.الاستيلاء: من معاني الاستيلاء لغةً: وضع اليد على الشّيء، والغلبة عليه، والتّمكّن منه. (الشهيد الثاني، ١٤١٠ ، ج٧ : ١٧) وفي اصطلاح الفقهاء: إثبات اليدعلي المحلّ، أو الاقتدار على المحلّ حالاً وأمّا الفعل المادّيّ الله يتحقّق به الاستيلاء فإنه يختلف تبعاً للأشياء والأشخاص، أي أنّ مدار الاستيلاء على العرف. يختلف حكم الاستيلاء شخص على حسب الإذن الصريح مستنداً إلى طريقٍ مشروعٍ. أمّا المال

عَجَلَة كَايْتِهَالِوْفَانِي بَجَلِهُ كَايْتِهَالِوْفَانِي بَجَلِهُ كَايْتِهَالِوْفَانِي بَجَلِهُ كَايْتِهَالوْفَانِي بَجَلِهُ كَايْتِهَالوْفَانِي

وتفويتها على هذا النحو شيء لا يقبله مجانياً» مع أن المواد المذكور يكون العقل، فلهذا كان الغصب حراما. حول استيفاء المشروع، لكن كلم إن الغصب من موجبات الضان، وإن من غصب شيئا فعليه رده إلى صاحبه، مادام قائم بعینه، وإن هلك بفعله أو بفعل غيره أو بآفة ساوية شرعي سيكون ضامناً. فعليه ضمانه. اتفق الفقهاء على أنه يجب رد العين المغصوبة إلى صاحبها حال قيامها ووجودها بذاتها، لقوله عليه الصلاة والسلام "على اليد ما أخـذت حتـي تؤديـه" وقولـه كذلـك " لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جادا ولا لاعبا، وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه، فليردها عليه".. (صفايع، ومآلاً، أو القهر والغلبة ولوحكماً. ١٣٩٠: ٥٦) لمشروعيتها القانونية ايضاً يمكن مراجعة أصل ١٤٧ من قانو ن التنفيذ: « اذا كانت ملكية الشخص شرعية تعتبر محترمة ويحدد القانون قواعدها» لذا اذا كانت ملكية بحسب الشّيء المستولى عليه، وتبعاً الشخص غير شرعية تعتبر غير لكيفيّة الاستيلاء، فالأصل بالنسبة محترمة وغير جائزة، وجاءت في للال المعصوم المملوك للغير أنّ المادة ٣٣٧ من القانون المدنى:عندما الاستيلاء عليه محرّمٌ، إلاّ إذا كان

أو الضمني يستنفع من مال الغير،

عليه وإن كان مملوكاً، وكذا المال حق يعني بغير اذن من المالك و لا المباح فإنّه يملك بالاستيلاء عليه الشارع فان كان عالما عامدا مختارا على ما سيأتي بيانه. لاستيلاء يفيد فهو عدوان محرم مضاف إلى أثره الملك إذا ورد على مالٍ مباح غير الوضعى من لزوم دفع غرامته لو مملوكٍ لأحدٍ، على تفصيل يأتي بيانه، تلف و هو الغصب المعروف و ان لم يكن كذلك فلاحرمة بل عليه الضاء،ج٣ الضاء،ج٣ :١٥٠) وأما المتصرف له فلأنه أثبت ولكلِّ حكمه الخاصّ.فإن كان يده على ملك معصوم بغير حق المال الَّذي تمَّ الاستيلاء عليه من . ويستقر الضيان على الغاصب إذا الحربيّين منقو لا أخذ بالقهر والغلبة، كان المتصرف له غير عالم بالغصب، فإنّ الملك لا يتحقّق فيه إلاّ بالقسمة فإن علم المتصرف له بالغصب استقر بين الغانمين، فالملك موقوفٌ عليها. الضمان عليه، ولم يرجع على الغاصب وفي قـولٍ عند الشَّافعيَّة أنَّ الملك بشيء، وكذلك يستقر الضان على يثبت بنفس الاستيلاء بدار الحرب المستعير ؛ لأن يده يد ضان عندهم بعد الفراغ من القتال، لزوال ملك ، وإذا رد المتصرف له الشيء إلى الكفّار بالاستيلاء، ووجود مقتضى الغاصب برئ من الضان (داراب

الغنيمة إلى القسمة بـأنّ ملكهم عـلى عجـب ان يكـون مـال المغصـوب مباحـاً الشّيوع. (كاتوزيان، ١٣٩٠، ج٢: ٢٢) شرعاً، المال المتقوم هو الذي له ب.عـدم علـم العـدوان أو علـم قيمـة ماليـة في الـشرع حيـث أبـاح المتصرف إلى دون الإذن القانوني الانتفاع به في حالة السعة والاختيار، في الغصب، التصرف في مال أى في الظروف العادية، وذلك مشل

غير المعصوم فإنَّه يجوز الاستيلاء الاستيلاء على ميال الآخير بغير أو كان في حكم المباح لعدم العصمة، بأن كان مالاً للحربيّين في دار الحرب. وهذا إمّا أن يكون منقولاً، أو عقاراً، التّمليك، وهو انقضاء القتال، وفي پور، ١٣٨٧: ٢٨٦) قولِ أنَّ الملك موقوفٌ، فإن سلّمت ج. المتقوم والمحترم مال المغصوب الآخر عدواناً (صفايح،١٣٩٠: ٢٥) العقارات والمنقولات إلا ما كان

١ -المقبوض بالعقد الفاسد.

اذا كان العقد فاسدا فالمبيع يكون باقيا يد المالك عن ماله، أي أنه قيديده على ملك البائع لفرض فساد العقد في التصرف بهاله، فلم يعد قادراً على ولكن لو قبضه المشترى و تلف التصرف (كاتوزيان،١٣٩٠، ج٢: في يده فيضمنه لا بالثمن المدفوع لفرض فساد العقد بل بالعوض د. تعلق المال أو الحق لشخص آخر في الواقعي أعنى: المثل أو القيمة و هذا القانون المدنى خلاف عقيدة بعض ما يقال: ((كل ما يضمن بصحيحه الفقهاء الذين اعتبروا الموضوع"في يضمن بفاسده)). و لك أن تعبّر عن حكم الغصب" إلى «مال القاعدة ببيان عرفي و هو أن البائع إذا الغير» (الشهيد الثاني، ج٧: ١٣) اعتبر حفظ حرمة ماله ولم يدفع ما يملكه الحق موضوع الغصب يعنى علاوة إلى الغير بالمجان. (نجفى، ١٤٠٤،

تَجَلِمُ كَلِيَكُوالِفِتْ مُن يَجِلَمُ كَلِيَّ النِّفِينَ عَجِلَمُ كَلِيَّ النِّفِينَ بَعِلْمُ كَلِيَّ النِّفِينَ بَعِلْمُ كَلِّيَّ النِّفِينَ عَجِلْمُ كَلِّيِّ النِّفِينَ عَجِلْمُ كَلِّيِّ النَّفِينَ مَعِلْمُ كَلِّيِّ النَّفِينَ مَعِلْمُ كَلِّيِّ النَّفِينَ مَعِلْمُ كَالْيَكُوالنَّفِينَ مَعِلْمُ كَالْيَكُوالنَّفِينَ مَعِلْمُ كَالْيُكُولِينِ مِنْ مُن اللَّهُ عَلَيْهُ النَّفِينَ النَّفِينَ مَعِلْمُ كَالْيُكُولِينِ مِنْ مُن اللَّهُ مِن النَّهُ مِن اللَّهُ مِن النَّهُ مِن النَّهُ مِن النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ مَا النَّهُ النَّهُ النَّهُ مَا النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ اللَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ اللَّهُ اللّ

محرما منها، بـشرط الحيازة الفعليه، الحق ايضاً (مسر محمد صادقي، ١٣٩٠: وذلك بأن يكون المال الذي أباح ١٤٠) مثل حق المرتهن إذا استولى الشارع الحكيم الانتفاع به تحت يد على أرض محجّرة أو عين مرهونة حائز بالفعل، فالسمك في الماء يباح بالنسبة إلى المرتهن المذي له فيها الانتفاع به شرعا، لكنه ما دام في الماء حقّ الرهانة، و من ذلك غصب لا يعتبر مالا متقوما لعدم حيازته، المساجد و المدارس و الرباطات و فإذا اصطاده إنسان وحازه بالفعل القناطر و الطرق و الشوارع العامّة، عُـدٌ مالا متقوما. أخـذ مال متقـوم وكذا غصب المكان اللّذي سبق إليه محترم على سبيل المجاهرة بغير إذن أحد من المساجد و المشاهد، على المالك على وجه يزيل يد المالك إن احتال موافق للاحتياط. (العاملي كان في يده، أو يقصر يده إن لم يكن ،١١٠٤، ج ٢٩: ١٧٦) في يده» ليشمل الأخذ من المستأجر أو المصاديق "حكم الغصب" في الفقه من المرتهن أو من الوديع؛ لأن الأخذ و القوانين الوضعية من هؤلاء، وإن لم يكن في يد المالك؛ إلا أنه يترتب عليه أن الغاصب قصر (44

على المال(العين أو المنفعة)يشمل ج٢٦٠:٢٢) وإنّا سلّطه عليه في

مقابل شيء ما، فهنا حالتان: على طريقة العكس المستوى بأنَّ صحة المعاملة و صيرورة المبيع ملكا ما لا يضمن بصحيحه لا يضمن للمشترى فإذا تلفت فإنها يتلف في بفاسده. إنّ هذه القاعدة أصلا و ملك المشترى و معنى الضان عليه عكسالم أجدها بهذه العبارة في كلام كون الدرك عليه و حرمة مطالبة من تقدّم على العلّامة، إلَّا أنّها تظهر الثمن من البائع. بطلان المعاملة و من كلمات الشيخ في المسوط، فإنه فساد العقد لكن فساده يقتضي عدم علّل الضيان في غير واحد من العقود تملُّك المشترى المبيع و أمَّا ما اتَّفقا الفاسدة بأنَّه دخل على أن يكون عليه من عدم كون التسليط مجانياً المال مضمونا عليه، و حاصله: أنَّ فهو باق على حاله فلو تلفت العين قبض المال مقدما على ضمانه بعوض فى يد المشترى فأقصى ما يقتضيه واقعى أو جعلي موجب للضّان، و الفساد طلب ثمنه من البائع و أمّا أنّ هذا المعنى يشمل المقبوض بالعقود التسليط لم يكن مجانياً فهو باق على الفاسدة التي تضمن بصحيحها. (حاله فیجب أن يخرج المسترى عن طاهرى، ١٣٩٠، ج٤: ٩٦) خير دليل تعهده و ضمانه و ليس هو إلّا دفع على هذه القاعدة، وهو إنّ العقد إن كان يضمن بصحيحه إذن فالعاقد لم يضمن بفاسده. (المصدر نفسه، ۷۱) يهدر تسليمه للهال حرمة ماله، فلو جاء في المادة ٣٦٦ من القانون تبيّن بطلان العقد وعدم سلامة المدنى حول هذه القضية: «كل ما ضان المسمّى بقبض المال يكون القابض ضامناً على طبق القاعدة كل ما لا يضمن بصحيحه لا يضمن العقلائيّة التي تحكم في غير موارد بفاسده» أدلَّة ضهان المشترى فيها هدر المالك حرمة ماله بأنّ اليد قبضه ما ابتاعه بالعقد الفاسد، بناء موجب لضمانه، بخلاف ما إذا لم منهم على كون الضان المسبّب عن يكن الصحيح فيه عوض مالي، كما القبض المترتّب على العقد الفاسد في الهبة غير المعوّضة؛ فإنّه عندئذٍ من جزئيّات هذه القاعدة، و تنعكس يكون المالك هو الذي أهدر حرمة

المشل أو القيمة. و هذا ما يعبر عنه: يضمن بصحيحه يضمن بفاسده و

عقلائسًاً.

بعد انقضاء مدّة الإجارة

تدريجية الوجود والتلف بمضى المدة ثبوت الأجرة المساة أو المثل بمقدار عَجَلْتُ كَلَيْمَالِوْفَتُمُ، عَجِلْتُ كَلَيْمَالُوْفَتُمُ، عَجَلِمُ كَلِيمَالُوْفَتُمُ، عَجَلِمُ كَلِيمَالُوْفَتُمُ، عَجَلِمُ كَلِيمَالُوْفَتُمُ، عَجَلِمُ كَلِيمَالُوْفَتُمُ، عَجَلِمُ كَلِيمَالُوْفَتُمُ، عَجَلِمُ كَلِيمَالُوفَتُمُ، عَجَلَمُ كَلِيمَالُوفَتُمُ، عَجَلَمُ كَلِيمَالُوفَتُمُ، عَجَلِمُ كَلِيمُ لَوْفَتُمُ، عَلِيمُ كَلِيمُ لَلْمُعَلِمُ عَلَيْهُ لَلْمُعِلِمُ عَلَيْهُ كُلِيمُ لَلْمُعِلَّمُ عَلَيْهُ كُلِيمُ لَلْمُعِلِمُ عَلَيْهُ كُلِيمُ لِلْمُعِلِمُ لَلْمُعِلِمُ لَلْمُعِلِمُ لَعُلِمُ كُلِيمُ لَلْمُعِلِمُ لِمُعَلِيمُ لِلْوَقِيمُ لِمُعِلِمُ لَيْمُ لِلْمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لَيْعِلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُنْ كُلِيمُ لِلْمُعِلِمُ لِمُنْ لِمُنْ كُلِيمُ لِلْمُعِلِمُ لِمُ لَيْعِلِمُ لَكُلِمُ لِمُلْكُمُ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لِلْمُعِلِمُ لِلْمُعِلِمُ لِمُنْ لِمُعِلِمُ لِلْمُعِلِمُ لِمُنْ كُلِيمُ لِلْمُعِلِمُ لِمُلْكُمُ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُنْ لِمُعِلِمُ لِمُنْ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُنْ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُنْ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُنْ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُنْ لِمُعِلِمُ لِمُنْ لِمُعِلِمُ لِمُولِمُ لِمُعِلَمُ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُعِلِمُ ل

ماله، فلم يبق ما يوجب ضهان اليد فلا محالة يكون الفسخ في أثناء مدة الإجارة أو بعد مضيّها مساوقاً مع ٢- عدم إسترداد العين إلى المالك تلف العوض وهو المنفعة أو العمل كلًا أو بعضاً. ومن هنا وقع البحث لا إشكال في أنَّ فسخ الإجارة كفسخ عندهم فيا يقتضيه الفسخ وآثاره في البيع أثره رجوع كلّ من العوضين عقد الإجارة، من حيث كونه من - وهما الاجرة والمنفعة أو العمل في حينه أو من أصله، ومن حيث كونه الإجارة - إلى مالك الأوّل بالفسخ، لتام المدة أو لبعضها، ومن حيث ما فترجع الاجرة المساة إلى المستأجر يستحقه المؤجر من اجرة المسمّى أو ومنفعة العين أو العمل إلى المؤجر، كما المثل. (طاهري، ١٣٩٠ ، ج٢: ٢٩٩) لا إشكال أنّ المشهور في باب الفسخ إذا فسخت الإجارة بعد العقد-واعمال الخيار أنّه يكون من حينه لا قبل أن تمضى مدّة لها اجرة - رجع من أصل العقد على ما هو موضّح المستأجر بجميع الاجرة المسيّاة، في مصطلح (فسخ) فالعوضان ولا يغرم شيئاً؛ لعدم الاستيفاء أو بلحاظ زمان ما قبل الفسخ باقيان التفويت على المالك، وهذا مما لا على ملك المتعاقدين ونهاءاتها إشكال فيه. إنّها الكلام في أنّه إذا المستقلّة تكون لهما، ولا ترجع بالفسخ ثبت حق الفسخ من حين العقد إلى المالك الأوّل. وأيضاً لا إشكال في لمانع من الاستيفاء كالغصب قبل أنَّ الفسخ لا يتوقف على بقاء أحد القبض مشلَّا إذا قيل بثبوت الخيار العوضين، بل يتصوّر مع تلف، إلّا فيه للمستأجر ثمّ ارتفع ذلك المانع إذا كان مشروطاً بـه كـما في خيـار الـردّ، في الأثناء(بازگــير،١٣٩٢: ٢٨) وأمّــا وعندئلًا إذا فسخ كان له استرداد إجارة الأعمال فإذا كان الفسخ قبل المثل أو القيمة إذا كان العوض تالفاً، العمل لم يستحق الأجسر شيئاً، وإذا وهذا في مبادلة الأعيان واضح، وأمّا كان في أثناء العمل فالحكم فيها نحو في باب الإجارة فحيث إنّ المنفعة ما تقدم في الوجهين السابقين من

ما عمله إذا لم يكن العمل المستأجر المستأجر، وحينئة فليس للعامل عليه نتيجة العمل أو المجموع من الرجوع بأُجرة المثل، نظراً إلى أنَّه لا حيث المجموع. وأمّا إذا كان المستأجر مجال هنا لتطبيق قاعدة الاحترام ؟ عليه نتيجة العمل أو المجموع من لأنّها لا تشخّص من عليه الضان، حيث المجموع ووقع الفسخ في أثناء بل لابد من صدق سبب الضمان العمل فقد فصّل فيه بعض الفقهاء من الإتلاف أو الأمر أو غير ذلك بِين فسخ الأجير في أثناء العمل بالنسبة للمستأجر، ومع فرض أنَّ وفسخ المستأجر، فإذا كان للأجير المستأجَر عليه هو المجموع با هو خيار الفسخ وفسخ في أثناء العمل مجموع لم يتعلّق أمر من المستأجر با لم يستحق شيئاً؛ لأنَّه أقدم بنفسه وقع، غاية الأمر أنَّ المستأجر بمقتضى على هدر عمله ولم يكن ما عمله الخيار الثابت له وبعد إعمال حقه لم متعلَّقاً للإجارة بحسب الفرض فلا يعطِ الأجير فرصة إتمام العمل وجه لضان المستأجر، وأمّا إذا كان ليستحق عليه الاجرة، فهو بفسخه للمستأجر خيار الفسخ ففسخ فإنّ أعدم موضوع الاستحقاق لا أنّه الأجير يستحق حينئة إجرة المثل أتلف عليه المال. وقد يقال: إنَّ بمقدار ما عمل؛ لاحترام عمل فوات فرصة العمل على الأجير المسلم، خصوصاً إذا لم يكن خيار وشروعه في العمل، وهو المجموع المستأجر من باب الشرط، نظراً إلى للمستأجر كان بأمره وبمقتضى عدم إقدام الأجير هنا على إلغاء الإجارة، فيكون مضموناً عليه مالية عمله. بخلاف الفرض الأوّل بقيمته وإن لم يكن مضموناً بالعقد، الذي أقدم الأجير فيه على إلغاء فذهاب هذه الفرصة عليه هدراً مالية عمله بفسخ العقد مع علمه؛ خلاف المرتكز العقلائي المضي بـأنَّ المسـتأجر عليـه هـو المجمـوع مـن شرعـاً. (كشـاورز،١٣٩٣: ١١٧) الفقهاء في ذلك فذهبوا إلى عدم إذا كان المالك قد منع الشخص

حيث المجموع. ولكن خالف أكثر ٣- منع التصرف من قبل المالك: الفرق بين كون الخيار للأجير أو المسؤول أو المدير من التدخل في

رجوعه إلى ذلك. (طاهري، ١٣٩٠، ج۲: ۲۷۲)

قبل المالك:

أو وكيلا عنه أو مأذوناً منه أو ولياً اجنبياً فتبين كونه ولياً أو وكيلا صح التصرف لم يصح البيع بل توقفت كونه مالكاً توقفت صحة البيع على صحته على اجازة القادر على ذلك اجازته. (المصدر نفسه) التصرف مالكاً كان أو وكيلا عنه أو مأذوناً منه او ولياً عليه فإن أجاز هي استنابة في الحفظ، و بعبارة بعد ذلك و هذا هو المسمى بعقد ليحفظه لمالكه، و يطلق كثيراً على بالبيع فباعه لم يصح و توقف على دال على تلك الاستنابة كأن يقول: الاجازة، اذا باع الفضولي مال غيره «أو دعتك هذا المال» أو «احفظه» أو يَجِلِهُ كَلِيَرالِفِتْهُ، يَجِلُهُ كَلِيَرالِفِتْهُ، يَجِلُهُ كُلِيَرالِفِتْهُ، يَجِلَهُ كَلِيَرالِفِتْهُ، يَجِلَهُ كَلِيَرالِفِتْهُ، يَجِلَهُ كَلِيَرالِفِتْهُ، يَجِلَهُ كَلِيَرالِفِتْهُ،

الاموال، ليس لديه الحق في التدخل عن نفسه لاعتقاده انه مالك أو ، في هذا الحالة يصبح التصرف لبنائه على ذلك كما في الغاصب في حكم الغصب، وهو أنّه لو فاجاز المالك صح و يرجع الثمن أجازه المالك على نحو ما قصده الى المالك، لا يكفى في تحقق الاجازة الغاصب، احتمل رجوعه إلى هبة الرضى الباطني بل لابد من الدلالة وبيع معاً، وأمّا مع قصد الغاصب عليه بالقول مثل: رضيت و اجزت، تمليك نفسه ثمّ البيع، فبالا بحث في و نحوهما، أو بالفعل مثل أخذ الثمن أو بيعه او الاذن في بيعه، او اجازة العقد الواقع عليه أو نحو ذلك. ٤-عـدم تنفيـذ المعاملـة الفضوليـة مـن لـوبـاع باعتقـاد كونـه وليـاً أو وكيـلا فتبين خلافه فان اجاز المالك صح القدرة على التصرف لكونه مالكاً وان رد بطل، ولوباع باعتقاد كونه عليه فلولم يكن العاقد قادراً على ولم يحتج الى الاجازة، ولو تبين

٥-انكار أو عدم رد الوديعة:

صح و إن رد بطل و لم تنفع الاجازة أخرى: هي وضع المال عند الغير الفضولي. لو منع المالك من بيع المال الموضوع. و يقال لصاحب ماله فباعه الفضولي فان اجاز المالك المال: المودع، و لذلك الغير: صح و لا أثر للمنع في البطلان إذا الودعي و المستودع. و هي عقد علم من حال المالك انه يرضى يحتاج إلى الإيجاب، و هو كلّ لفظ

«هـ و وديعـ ة عنـ دک» و نحـ و ذلـ ک، و بأن يسـ لّمه للحفـ ظ و تسـ لّم لذلـ ک. القبول الدال على الرضا بالنيابة (خميني،١٤١٤، ١٢٠ جاءت في الحفظ، و لا يعتبر فيها العربيّة، في المادة ٣١٠ من القانون المدني: بل تقع بكلّ لغة. و يجوز أن يكون اذا شخص أنكر الوديعة، أو اعترف الإيجاب باللفظ و القبول بالفعل؛ بها و ادّعي التلف أو الردّو لا بيّنة، بأن قال له المالك مشلاً: هذا المال فالقول قوله بيمينه، وكذلك لو و ديعة عندك، فتسلّم المال لذلك، تسالما على التلف و لكن ادّعي بل يصحّ وقوعها بالمعاطاة؛ بأن عليه المودع التفريط أو التعدّي. لو يسلُّم مالاً إلى أحد بقصد أن يكون أنكر الوديعة أو اعتراف بها وادّعى محفوظاً عنده و يحفظه فتسلّمه مهذا التلف أو الردّو لا بيّنة فالقول قوله العنوان. و هي عقد يفيد استنابةً في بيمينه. و كذلك لو تسالما على الحفظ، دو هي استنابة فيه. و بعبارة التلف و لكن ادّعي عليه المودع أُخرى: هي وضع المال عند الغير التفريط أو التعدّي. إذا أنكر الوديعة، ليحفظه لمالكه. و تطلق كثيراً على فلمّا أقام المالك البيّنة عليها صدّقها المال الموضوع. و يقال لصاحب لكن ادّعي كونها تالفة قبل أن ينكر المال: المودع، و لذلك الغير: الودعيّ الوديعة لا تسمع دعواه، فلا يقبل و المستودع. و يحتاج إلى الإيجاب و منه اليمين و لا البيّنة على إشكال، هو كلّ لفظ دالّ على تلك الاستنابة، وأمّا لو ادّعي تلفها بعد ذلك، فلا إشكال في أنّه تسمع دعواه لكن أو «احفظه» أو «هـو وديعـة عنـدك» يحتاج إلـي البيّنة. لـو أنكـر الوديعـة و نحو ذلك و القبول الدال على فلمّا أقام المالك البيّنة عليها صدّقها الرضا بالنيابة في الحفظ. و لا يعتبر لكن ادّعي كونها تالفة قبل أن فيه العربيّة، بل يقع بكل لغة. و ينكرها لا تسمع دعواه، فلا يُقبل يجوز أن يكون الإيجاب باللفظ، منه اليمين و لا البيّنة على إشكال. و و القبول بالفعل بأن تسلّم بعد أمّا لو ادّعي تلفها بعد ذلك تسمع

كأن يقول: «أو دعتك هذا المال» الإيجاب لذلك، بـل تصـحّ بالمعاطاة دعـواه لكـن يحتـاج إلـي البيّنـة، و مـع ٢

بغير عنذر.

٦-تصرف جانب الواحد العامل في مال المضارية:

(989

٧-خيانَةُ الأَمانَة

ومن أهم شروط خيانة الأمانة أن فتصرف المالك في ماله لا يعد اعتداء (خميني، ١٤١٤، ج٢ :٥٢٠).

ذلك عليه الضان لو كان إنكاره عليه، وإنا استعال لحقه على المال. كون الدين الذي يضمنه ثابتاً في ذمّة المضمون عنه اسواء كان مستقرّاً كالقرض و الثمن أو المثمن في المضاربة وتسمى قراضا، هي عقد البيع الذي لا خيار فيه،أو متزلزلاً واقع بين شخصين على أن يكون رأس كأحد العوضين في البيع الخياري المال في التجارة من أحدهما والعمل أو كالمهر قبل الدخول ونحو من الآخر، ولو حصل ربح يكون ذلك، فلو قال: أقرض فلاناً أو بعه بينها، ولو جعل تمام الربح للمالك نسيئة وأنا ضامن، لم يصحّ. إذا تلف يقال له: البضاعة، وحيث أنها عقد المال أو وقع خسر ان، فادّعي المالك تحتاج إلى الايجاب من المالك والقبول على العامل الخيانة أو التفريط في من العامل، ويكفى في الايجاب الحفظ ولم يكن له بيّنة،قدّم قول كل لفظ يفيد هذا المعنى بالظهور العامل، وكذا لو ادّعى عليه مخالفته العرفي كقوله: (ضاربتك أو قارضتك لما شرط عليه؛سواء كان النزاع في أو عاملتك على كذا، وفي القبول أصل الاشتراط أو في مخالفته لما (قبلت) وشبهه. (المصدرنفسه، ج٢: شرط عليه، كما إذا ادّعي المالك أنّه قد اشترط عليه أن لا يشتري الجنس الفلاني و قد اشتراه فخسر ، وأنكر التَّفْريطُ فِياً يُؤْتَمَنُ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ. العامل أصل هذا الاشتراط،أو أنكر مخالفته لما اشترط عليه. نعم لو كان يكون المال مملوكاً لغير المتهم، النزاع في صدور الإذن من المالك كون هذه الجريمة اعتداء على حق فيها لا يجوز للعامل إلابإذنه، كها الملكية، وهذا الاعتداء لا ينسب لو سافر بالمال أو باع نسيئة فتلف إلى المتهم، ما لم يثبت أن المال الذي أو خسر، فادّعي العامل كونه بإذن أنصب عليه مملوك لشخص آخر، المالك وأنكره،قدّم قول المالك.

تَجَلِمُ كَلِيَكُوالِفِتْ مُن يَجِلَمُ كَلِيَّ النِّفِينَ عَجِلَمُ كَلِيَّ النِّفِينَ بَعِلْمُ كَلِيَّ النِّفِينَ بَعِلْمُ كَلِّيَّ النِّفِينَ عَجِلْمُ كَلِّيِّ النِّفِينَ عَجِلْمُ كَلِّيِّ النَّفِينَ مَعِلْمُ كَلِّيِّ النَّفِينَ مَعِلْمُ كَلِّيِّ النَّفِينَ مَعِلْمُ كَالْيَكُوالنَّفِينَ مَعِلْمُ كَالْيَكُوالنَّفِينَ مَعِلْمُ كَالْيُكُولِينِ مِنْ مُن اللَّهُ عَلَيْهُ النَّفِينَ النَّفِينَ مَعِلْمُ كَالْيُكُولِينِ مِنْ مُن اللَّهُ مِن النَّهُ مِن اللَّهُ مِن النَّهُ مِن النَّهُ مِن النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ مَا النَّهُ النَّهُ النَّهُ مَا النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ اللَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ اللَّهُ اللّ

ولا إجارتها إللبإذن المالك،فيكون العارية هي التسليط على العين إعارت حينية في الحقيقة إعارة المالك ويكون المستعير وكيلاً ونائباً هي من العقود التي تحتاج إلى عنه، فلو خرج المستعير عن قابلية إيجاب وقبول، فالإيجاب كلّ لفظ الإعارة بعد ذلك-كما إذا جنّ-له ظهور عرفى في إرادة هذا بقيت العارية الثانية على حالها. إذا المعنى، كقوله: «أعرتك» أو «أذنت لك تلفت العارية بفعل المستعير، فإن في الانتفاع به»أو «انتفع به»أو «خذه كان بسبب الاستعمال المأذون فيه لتنتفع به »ونحو ذلك، والقبول كلّها من دون التعدّي عن المتعارف، فليس أفاد الرضا بذلك، ويجوز أن يكون عليه ضان كا إذا هلكت الدابّة بالفعل؛ بأن يأخذ العين المعارة بعد المستعارة للحمل بسبب الحمل عليها إيجاب المعير بهذا العنوان، بل الظاهر حملاً متعارفاً، وإن كان بسبب آخر أنَّه لا يحتاج في وقوعها وصحّتها ضمنها. إنَّما يبرأ المستعير عن عهدة إلى لفظ أصلاً فتقع بالمعاطاة كها العين المستعارة بردّها إلى مالكها أو إذا دفع إليه قميصاً ليلبسه فأخذه وكيله أو وليه، ولو ردّها إلى حرزها للبس أو دفع إليه إناءً أو بساطاً الذي كانت فيه بالايد من المالك ليستعمله فأخذه واستعمله. العارية ولا إذن منه لم يبرأ، كإ إذا ردّ الدابّة أمانة بيد المستعر، لا يضمنها لو إلى الإصطبل وربطها فيه بالاإذن تلفت إلَّا بالتعدّى أو التفريط. نعم لو من المالك، فتلفت أو أتلفها متلف. شرط الضان ضمنها وإن لم يكن تعدُّ إذا استعار عيناً من الغاصب، فإن لم ولا تفريط، كما أنّه لو كانت العين يعلم بغصبه كان قرار الضمان على المعارة ذهباً أو فضّة ضمنها بيشترط الغاصب، فإن تلفت في يد المستعير فيها الضان أولم يشترط (مستنبطة فللهالك الرجوع بعوض ماله على من المادة ٢١٢ في القانون المدنى) كلّ من الغاصب و المستعير، فإن (امامي،١٣٨٩، ج٢: ١٨٩) لا يجوز رجع على المستعير يرجع هو على

٨- انكار أو عدم رد العارية: للانتفاع بها على جهة التبرع.و للمستعير إعارة العين المستعارة الغاصب، وإن رجع على الغاصب

وكذلك بالنسبة إلى بدل ما استوفاه المستعير من المنفعة، فإنّه إذا رجع والآخر بسبب الجهل: ج۳: ۱۳۹)

٩-المتصرف في الأداء القبيح:

المدني : «اذا شخص اخذ مالا من والآثار مع الغصب متساوية لكن غير الحق هو ضامن العين ومنافع في الاصطلاح لايسمي غصباً. ذلك المال، سواء كان ذلك علم ويسمى في حكم الغصب أو شبه بعدم استحقاقه أو جاهلاً» (امامي، الغصب وجاء في ذيل المادة «٣٠٨» ج ۲: ٣٥٨) لذا الاستيلاء على المال من القانون المدنى: « إثبات اليد الغير وتنطبق عليه اركان المتصرف على مال الغير دون إذن كذلك في غير الشرعي، وعليه المسؤولية حكم الغصب» (امامي، ١٣٩٠، ج١: المطلقة وايضاً مغصوبا لذا يوجد ٣٦٢) الاشتراك بين غير جائز تمليك ١١-اخذ المبلغ المضاربة بمعرفة

لم يكن له الرجوع على المستعير. العقود. (كاتوزيان،١٣٩٠: ٥٨٤) ١٠ - المتصرف أحدهما العدواني

به على المستعير يرجع هو على اذا تصرف شخص في مال غيره الغاصب دون العكس. وأمّا لوكان بدون إذن صاحبه او تصرف في عالماً بالغصب لم يرجع المستعير على أموال الآخرين كان جاهلاً لذا اذا الغاصب لورجع المالك عليه، بل كان المتصرف على واحد من هذين الأمر بالعكس فيرجع الغاصب على الوجهين جاهلاً لايعتبر غاصباً. كما المستعير لو رجع المالک عليه.ولا اذا شخص يتصور لوالده سيارة وبعد يجوز له أن يردّ العين إلى الغاصب وفاة والده وتكون السيارة ملكا له بعد ما علم بالغصبية، بل يجب أن ويركبها وكان والده مستعبر السيارة يردّها إلى مالكها. (المصدرنفسه، أو شخص بإذن مالك السيارة يركب سيارة بالخطاء ويخرجها من المرأب العام. التصرف في الحالتين وإن كان جاءت في المادة ٣٠٣ من القانون من دون إذن القانون وفي الأحكام

مال الغير في حكم الغصب و الأداء البنك في وثيقة جعلية:

القبيح وكلاهما خارجان عن نطاق اذا كان انجاز العقد المضاربة من

تَجَلِمُ كَلِيَكُوالِفِتْ مُن يَجِلَمُ كَلِيَّ النِّفِينَ عَجِلَمُ كَلِيَّ النِّفِينَ بَعِلْمُ كَلِيَّ النِّفِينَ بَعِلْمُ كَلِّيَّ النِّفِينَ عَجِلْمُ كَلِّيِّ النِّفِينَ عَجِلْمُ كَلِّيِّ النَّفِينَ مَعِلْمُ كَلِّيِّ النَّفِينَ مَعِلْمُ كَلِّيِّ النَّفِينَ مَعِلْمُ كَالْيَكُوالنَّفِينَ مَعِلْمُ كَالْيَكُوالنَّفِينَ مَعِلْمُ كَالْيُكُولِينِ مِنْ مُن اللَّهُ عَلَيْهُ النَّفِينَ النَّفِينَ مَعِلْمُ كَالْيُكُولِينِ مِنْ مُن اللَّهُ مِن النَّهُ مِن اللَّهُ مِن النَّهُ مِن النَّهُ مِن النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ مَا النَّهُ النَّهُ النَّهُ مَا النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ اللَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ اللَّهُ اللّ

التي يستند العقد عليها، العقد انصراف عمومات الخمس عنه. المذكور مع احتال جعل الوثائق إنّ الخمس المتعلق بتركة الميت قد يكون باط لا ربها من حيث الضهان يكون ديناً في ذمته. و أُخرى يكون حكم المقبوض بالعقد الفاسد وجميع عيناً. وعلى الثاني؛ تارة: يكون ارباح التجارة معه متعلقة للبنك، عين متعلق الخمس باقياً بعد موت هـذا الحكـم إذا كان البنـك في حالـة المـورث. و أُخـرى: يتبـدّل إلـى شـيءٍ جهل لكن اذا البنك لديه علم آخر بالبيع و الشراء. ما الدين فلا بالوثائق الجعلية، التكلفة والمصاريف شك في وجوب إخراجه من التركة التي تم أخذها تكون في حكم الأنه ملك أرباب الخمس و لا إرث إلا الغصب (المصدرنفسه، ج٢: ٣٧٣) و بعد أداء الدين، لقوله تعالى مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِها أَوْ دَيْنِ. و لا فرق فی ذلک بین أن یموت المورّث بعد وجوب الخمس فيه مطلقاً و هذا انتهاء السنة أو قبلها. ثم إن في المقام القول يبتنى على كون الإرث من نكتة ينبغى الالتفات إليها، وهي مصاديق الفائدة. و لكن مقتضى أنه لو كان الخمس ثابتاً في الذمة التأمّل أنّ صدق الفائدة على الميراث يخرج عن نطاق نصوص التحليل. عرفاً مشكل جدّاً، لوضوح انه إذا وذلك لظهورها في تحليل عين مات شخص و ورث منه أخوه أو متعلق الخمس المنتقل إلى الشيعي ولده أو زوجته فلا يقال عرفاً: إنَّ في الخارج. و من الواضح أنه لو الوارث استفاد من مورّثه الميت إلّا كان ثابتاً في الذمة كما لو تلف بعناية وكناية. وإن الإطلاق العنائي لا الخمس أو أتلف ثمّ انتقل أموال إلى

قبل البنك مشروط بصحة الوثائق يروه من مصاديق الفائدة فاعتقدوا تكون هذا الحالة احتيالا.

١٢ - التصرف في خمس الميت: يُصحح الإطلاق العرفى و لا يوجب الشيعى بإرث أو معاملة فحينئذٍ لا ظهـور اللفـظ. و مـن هنـا لم يسـمع ينتقـل متعلـق الخمـس بعينـه بـل تنتقـل من الأصحاب أن يعدُّوا الميراث من التركة بتمامها إلى الورثة. نعم لَّما أقسام ما تعلق به الخمس حيث لم كان حق الدّيان مقدماً على الإرث 🦳

، ج۲: ۲۷۰)

الموارد غير المسموح بها:

قبل العامل دون الإذن:

المزارعة وهي المعاملة على أن تررع لكنه ليس من المزارعة. إذا أذن مالك

في صريح الكتاب فمن هنا لا ينتقل الأرض بحصة من حاصلها، وهي المقدار المعادل للخمس الثابت في عقد يحتاج إلى إيجاب من صاحب ذمة الميت كسائر ديونه إلى الورثة الأرض، وهو كل لفظ أفاد إنشاء حتى يكون شاملاً لنصوص التحليل هذا المعنى، كقوله زارعتك أو حيث إنها ناظرة إلى صورة انتقال سلمت إليك أرض مدة كذا على عين متعلق الخمس إلى الشيعة و أن تزرعها على كذا، وأمشال ذلك، هذا منتف في المقام. (خميني، ١٤٠٢ وقبول من الزارع بلفظ أفاد ذلك كسائر العقود، والظاهر كفاية ١٣ - استخدام الممتلكات الحكومية في القبول الفعلى بعد الايجاب القولي، بأن يتسلم الأرض مذا القصد، ليس مسموحاً لمدراء و مسؤولي ولا يعتبر في عقدها العربية، فيقع القطاعات الحكومية المختلفة، بكل لغة، ولا يبعد جريان المعاطاة بالاستفادة من الممتلكات الحكومية فيها بعد تعيين ما يلزم تعيينه. لا لغرض شخصى الا أن تكون لديهم يعتبر في المزارعة كون الأرض ملكا الاجازة القانونيّة اذا استخدم بعض للمزارع، بل يكفي كونه مالكا المسؤولين من الميزانية التي تخصص لنفعتها أو انتفاعها بالإجارة ونحوها لجلسات الأعهال الإدارية لغرض مع عدم اشتراط الانتفاع بنفسه شخصى والاستفادة من الممتلكات مباشرة، أو أخذها من مالكها بعنوان الحكومية في الموارد غير المسموح بها المزارعة، أو كانت أرضا خراجية تكون في حكم الغصب وموجب وقد تقبلها من السلطان أو غيره الضهان الا إذا كانت لديه الاجازة مع عدم الاشتراط المتقدم، ولولم القانونية من المسؤول الاعلى في يكن له فيها حق ولا عليها سلطة العمل. (المصدر نفسه: ٢٧٤) أصلا كالموات لم تصح مزارعتها وإن ١٤ - معاملة المزارعة في الأرض من أمكن أن يتشارك مع غيره في زرعها وحاصلها مع الاشتراك في البذر

عَجَلْتُ كَالْيَتَالِيْفَكُمُ بَعِجَلِمُ كَايَتِهَالِيْفَكُمُ بَعِلْمُ كَالْيَهَالِيْفَكُمُ بَعِلْمُ كَالْيَهِالْفِقْتُمُ بَعِلْمُ كَالْيَهَالِيْفَكُمُ بَعِلْمُ كَالْيَهَالِيْفِكُمُ بَعِلْمُ كَالْيَهَالِيْفِكُمُ بَعِلْمُ كَالْيَهَالِيْفِكُمُ بَعِلْمُ كَالْيَهِالْفِقِيلُ مِنْ الْمُعْلَمُ فَلِيهُ الْمُعْلَمُ لَمُنْ كَالْلِهُ لَلْهُ لَهُ لَا كَالْيَهَالِيْفِكُمُ لِمُنْ كَالْلِيْفُلِيْ لَلْهُ لَعُلِيلًا لَمُعْلَمُ لَلْهُ لَلْهُ لَكُولِيلِيْكُمُ لِلْفِلْمُ لَلْهُ لَلْمُعْلِمُ لَعُلِيلًا لَمُعْلَمُ لَا لِمُعْلَمُ لِمُنْ لِمُنْ لِلْمُعْلَمُ لِلْفُلْمُ لِلْمُعْلِمُ لِمُنْ لِلْمُعْلِمُ لِلْمُعْلِمُ لِلْمُعْلِمُ لِمُنْ لِلْمُعْلِمُ لِلْمُعْلِمُ لِلْمُعْلِمُ لِلْلِيْعِلِلْ لِمُنْ لِمُنْ لِمُنْ لِمُنْ لِمُنْ لِمُنْ لِلْمُعْلِمُ لِلْمُعْلِمُ لِلْمُعْلِمُ لِمُنْ لِمُنْ لِمُنْ لِمُنْ لِلْمُعْلِمُ لِلْمُعْلِمُ لِلْمُعْلِمُ لِمُنْ لِمُلِمُ لِمُنْ لِمِنْ لِمِنْ لِمُنْ لِمُنْ لِمِلِمُ لِمُنْ لِمُنْ لِمُنْ لِمِنْ لِمُنْ لِمُنْ لِمِنْ لِمُنْ لِمِ

الأرض أو المزرعة إذنا عاما بأن كل اليد عليه أو بالتخلية بين الشيء وبينه على زرعها فله نصف الحاصل مثلا ما يتحقق به إثبات اليد ، القاعدة فأقدم شخص عليه استحق المالك في العناوين المأخوذة في خطابات حصته. لو اشترطا أن يكون الحاصل الأحكام الشرعية إذا لم يبيِّن الشارع بينها بعد اخراج الخراج أو بعد مراده منها هي وجوب الرجوع إلى إخراج البذر لباذك أو ما يصرف في العرف في فهم معناها وما تتحقَّق تعمير الأرض لصارف فإن اطمأنا به. ليس لإثبات اليد حكم واحد ببقاء شع بعد ذلك من الحاصل في جميع الموارد والحالات، فقد يكون ليكون بينهم صح، وإلا بطل. لو إثبات اليد على الشيء واجباً كما في انقضت المدة المعينة ولم يدرك الزرع اللقيط فإنّه يجب التقاطه ولو من لم يستحق الزارع إبقاءه ولو بالأجرة، باب وجوب حفظ النفس المحترمة بل للمالك الأمر بإزالته من دون أو إعانة المضطرّ، وقد يكون حراماً أرش، وله إبقاؤه مجانا أو مع الأجرة كها في إثبات اليدعلي صيد الحرم أو لقطته، وقد يكون مكروهاً كها في إثباتها على لقطة غير الحرم فإنّ ١٥ - قرارات المحكمة وتحديد الحجز تناولها وإثبات اليد عليها مكروه، وقد يكون جائزاً أيضاً كما في إثبات تحجز المحكمة في بعض الاحيان اليدعلى المباحات الأصليّة. أنه يجب امولاً وثم تصدر حكم بالتبرئة و على الغاصب رد العين المغصوبة النقض ويظل هذا المال لبعض إلى صاحبها حال قيامها ووجودها الوقت عندهم وهو حقيقة في الأخذ بذاتها. (جعفري لنگرودي، ١٣٩١: المطلق أو الأخذ باليدويطلق عند ١٤٣) ولو تم الاستدلال بأن الفقهاء على مطلق جعل الشيء قابلًا الإجراءات غير الشرعية والغصبية للتصرّف للغير ولولم يحصل تسليمه للسلطات التنفيذية في هذه الموارد

إن رضى الزارع بها. (المصدر نفسه: (YVO

غـر شرعـي:

بيده، ولذا ورد في كلماتهم أنّ القبض غير عمدية ايضاً لم يكن فرق لأن في يحصل للمشتري والموهوب بإثبات حكم المادة ٣٠٣ من القانون المدنى

عظية كلترالفتين تجلة كلترالفتين تجلة كلترالفتين تجلة كلترالفتين تجلة كترافض تجلة كترالفتين تجلة كترالفتين

الاستيلاء على حق الغير عدوانا ، الاستيلاء المستوفى، تخرج التصرفات أى بغير حق. وعرف بأن المغصوب المجملة و الناقصة مثل الإنهاك؛ مضمون في جميع حالاته التي من ذكر قيد (الحق) بدلا من (المال) أي جملتها حالة أعلى القيم و لو تلف شخص يتسلط على أموال الآخرين فيها لزم ضمانه فكذا بعده". ويرد ويجمعها بغير حق يتحقق ايضاً عليه ان ضان العين على تقدير تلفها الغصب وهذا يشمل حق التحجير؟ في تلك الحالة لا أثر له إذ من المسلم باستخدام قيد «دون الإذن» و «بغير به ان العين ما دامت باقية فالزيادة الحق» بدلاً من كلمة «عدواناً»، السوقية غير مضمونة وضان القيمة أصبحت تصرفات الموضوع "في إنها هو على تقدير وقوع التلف لا حكم الغصب" والغصب سوية مطلقًا. (آشوري،١٣٨٨أج١ :١٣٧) ونظر الفقهاء و رجال القانون فيها في نهاية المطاف خرج الباحث سواء ويرتبط نظر رجال القانون بالفقهاء وعلى هذا الأساس إن جميع أحكام الغصب و في حكم الغصب متساوية.

٢ - في غير اعهال التغيرات السابقة بسبب تعدد المصاديق"في حكم الغصب" ينبغي طرح مادة قانونية مستقلة بأسم آخر تخرج عن موضوع الغصب مثل « الرجوع من تصرفات الترخيص المسبق» وأزالتها من احكام الغصب ويمكن أن نستدل على مشر وعيتها بالآية «اكل مال بالباطل» لأن الغصب في بعض الحالات فيه وصف المجازات والعقوبات لكن " وينهي الاختلافات ومع ذكر في حكم الغصب"ليس على هذه

بمجموعة من النتائج، أهمها: ١-يقــترح في تعريـف الغصــب حــذف القيد «عدواناً» واستخدام القيد «بغير الحق» و «دون الإذن» و كلمة «الحق» بــدلاً عــن كلمة «المــال» في هـــذه الحالــة معظم التصرفات حتى التصرفات فى حكم الغصب تصبح فى مجموعة الغصب؛ وتزيل الاختلافات بين نظريات الفقهاء ورجال القانون وتعريف المقترح للغصب «الاستيلاء

المستوفى على حق الغير دون إذن

القانون والشرع»يكون تعريفاً كاملاً

عَجِلِيَّ كُلْتَالِفَتْنَى عَجِلِيَّ كُلْتَالِفَتْنَى عَجِلِيٌّ كُلْتَالِفَتْنَى عَجِلِيٌّ كُلْتَالِفَتْنَى عَجِلِيًّ كُلْتَالِفَتْنَى عَجِلِيًّا كُلْتَالِفَتْنَى عَجِلِيًّا كُلْتَالِفَتْنَى عَجِلِيًّا كُلْتَالِفَتْنَى عَجِلِيًّا كُلْتَالِفَتْنَى عَجِلِيًّا كُلْتَالِفَتْنَى عَجِلِيًّا كُلْتَالِفَتْنِي

الخصيصة، بعبارة أخرى علاوة قائمة المصادر: على الاختلاف في الماهية ايضاً لديه أختلاف في الأحكام، لهذا السبب لا يمكننا القول بالغصب و"في حكم الغصب" لأن عندما نقول"في الحكم" أن يكونوا من

حيث الاحكام متساوين.

٣- لم تنظم في تعريف"حكم الغصب" مكانة لحق الملكية مثل اعطاء الإذن الأول لطبع المقالات وتأليف الكتب أو ثبت المشاريع الاقتصادية و بعد ذلك المتصرف يعرضها بأسمه أو شخص آخر. ٤ - إصلاح وتاصيل قانون المعاملات المدنية بها يواكب متطلبات العصر، والمستجدات الحديثة والتي تحتاج الغصب، مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام الى ربط الفقه الاسلامي بالقوانين خميني (ره)،طهران. الوضعية بما هو مناسب لكل زمان و مكان.

> ٥ - في كثير من المصاديق لموضوع" التصرفات في حكم الغصب" يمكن استخدام التحقيق المعين حتى يتم المنع من التحيّر و أطالة إصدار الحكم وتشدّد الآراء وأضاعة الحقوق في النهاية.

عَظِيرٌ كُلْتَرَالِيْفِينِي بَعِلِيرٌ كُلْتَرَالِيْفِينِي

القرآن الكريم

۱.آشوری، محمد (۱۳۸۹)، قانون المحاكات الجزائية، ناشر سيميا،طهران. ۲.امامے، سید حسن (۱۳۹۰)، القانون المدنعي ،انتشارات الاسلامية، طهران، ايران. ٣. بازگــر، يدالــه (١٣٩٠)، كتــاب ســقوط التعهدات - الضان القهرى، ناشر انتشارات گنج،طهران.

٤. جعفري لنگرودي، محمد جعفر (۱۳۷۰)، مصطلحات القانون، انتشارات گنے سےن، طهران.

٥. خميني ،سيد روح الله(١٤٠٢) ، تحرير الوسيلة ، موسسه تنظيم و نـشر آثار امام خمینی (ره) ، طهران

٦. خميني، سيد روح الله(١٤١٤) ، كتاب

۷. داراب يور،مهر ان (۱۳۷۸)، المبادئ العامة للمسؤولية المدنية، مجلة وجهات نظر القانون القضائي،طهران.

٨. الشهيدالثاني، جبعي العاملي، زين الدين بن على (٩٦٦)، حاشيه الارشاد، انتشارات مكتب تبليغات الاسلامي، قم،ايران

٩. صفايي، حسين (١٣٩٠) المسؤولية المدنية، انتشارات سمت،طهران.

١٠. طاهري، حبيب الله(١٤١٨)،القانون المدني،مكتب انتشارات الاسلامية في

جامعه مدرسين حوزة العلميه قم، ايران ١٤. كاشف الغطاء ، على بن محمد رضا ،

جرائم ضد الأموال والممتلكات،ناشر

،جواهر الكلامدار احياء التراث

١١.العاملي، حر، محمد بين النور الساطع في الفقه النافع ، مطبعه آداب حسن (١١٠٤)، تفصيل وسائل الشيعه الي ، نجف. تحصيل مسائل الشريعه، موسسه آل بيت ١٥. مير محمدصادقي، حسين (١٣٩٠)،

عليهم السلام، قم، ايران ١٢. كشاورز، بهمن (١٣٨٩)، دراسة تحليل مؤسسة الرّعاية الإجتماعية. طهران. القانون الجديدلعلاقة المالك و المستأجر ١٦. نجفى، شيخ محمد حسن (١٤٠٤) مصوب۱۳۷٦، طهـران.

> ١٣. كاتوزيان، ناصر (١٣٧٤)، الضان العربي، بيروت. القهرى ، نـشر: طهران، جامعة طهران، مؤسسة انتشارات.